مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية

ISSN: 2617-5908

الشريط الساحلي لمحافظة تعز
المقومات الاقتصادية وأهميتها التنموية

أ. د/ محمد علي قحطان

أستاذ الاقتصاد بكلية العلوم الإدارية

بجامعة تعـز

المقدمة

تسلط هذه الورقة الضوء على أهمية الشريط الساحلي لمحافظة تعز وميناء المخاء والدور الذي يمكن أن يلعباه في خدمة اقتصاد البلاد وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق الازدحام السكاني بإقليم الجند (محافظتي تعز وإب) من خلال تقديم توصيات إلى صناع القرار.

من المعلوم أن محافظة تعز ترتبط مباشرة بالبحر الأحمر بامتداد شريط ساحلي يقدر طوله بنحو ١٣٨ كم. ويربط الشريط الساحلي المحافظة بمنافذ بحرية عديدة، أهمها: ميناء المخاء.

ويعد ميناء المخاء من أقدم الموانئ على مستوى اليمن وشبه الجزيرة العربية والخليج، فقد ظل لفترة طويلة نافذة اليمن البحرية التي تطل منها على العالم الخارجي ما منحه سمعة تاريخية عريقة وضاربة في القدم.

فضلاً عن ذلك فالميناء يحتل أهمية اقتصادية واستراتيجية بحكم موقعه الحيوي والهام، فالعديد من خبراء النقل البحري والغرفة التجارية والصناعية بتعز يؤكدون على تلك الأهمية، حيث يطل الميناء على الممر الدولي لمضيق باب المندب واقترابه من شواطئ بلدان القرن الأفريقي.

وبالرغم من ذلك، فقد تعرض الميناء لإهمال أدى إلى تراجع دوره منذ ما بعد الثورة اليمنية الخالدة عام ١٩٦٢م وتباعاً، حتى بات هامشياً في محيط الموانئ البحرية اليمنية الأخرى، ليس ذلك وحسب بل صار مسرحاً لعصابات التهريب ومعه العديد من مواقع الإنزال السمكي على يمين ويسار الشريط الساحلي للمحافظة.

ومع التحولات الجارية، ولاسيما بعد عملية (الرمح الذهبي) وتحرير مديريات الساحل: مديرية ذو باب ومديرية المخأ وميناؤها التاريخي من قبضة الميليشيات الانقلابية، التي انطلقت في مطلع العام المنصرم ٢٠١٧م بدأت الحياة تدب من جديد، حيث تتدفق عبر الميناء الإغاثة من دول التحالف العربي ما يشير إلى توفر فرصة متاحة أمام السلطة المحلية لإعادة تأهيله الميناء حتى يستعيد دوره الريادي والاقتصادي بما يخدم العملية التنموية في المحافظة واقليم الجند واليمن عموماً.

أولاً: المساحة والانتشار السكاني في مديريتي الشريط الساحلي للمحافظة (المخاء وذو باب):

بالاستناد إلى نتائج آخر تعداد سكاني للجمهورية اليمنية، تعداد ٢٠٠٤م، بلغ عدد سكان اليمن ١٩,٧٠٠٠٠٠ (تسعة عشر مليوناً وسبعمائة ألف نسمة تقريباً) ويتوزعون في ٢١ محافظة يمنية وأمانة العاصمة (مدينة صنعاء).

وتحتل محافظة تعز المركز الأول في نسبة السكان حيث بلغ عدد سكانها ٢,٤٠٠٠٠٠ (مليونان وأربعمائة ألف نسمة)، ويشكل هذا العدد نسبة ١٢,٢% من إجمالي سكان الجمهورية.

وتشير الاحصائيات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء إلى أن متوسط النمو السكاني في محافظة تعز يقدر بالمتوسط بنسبة ٢,٥%، وبناءً على ذلك نستطيع القول بأن سكان محافظة تعز في العام ٢٠١٧م قد يصل إلى ٤,١٤ مليون نسمة، وينتشرون في ٢٣ مديرية في مساحة جغرافية تقدر بحوالي ١٠٠٠٨ كم٢.

والجدول (١): يوضح الانتشار السكاني في مديريات المحافظة حسب المساحة الجغرافية والكثافة السكانية في كل مديرية من مديريات المحافظة.

الجدول (١): يوضح الانتشار السكاني في مديريات المحافظة حسب المساحة الجغرافية والكثافة السكانية في كل مديرية من مديريات المحافظة.

م	المديرية	المساحة (كم٢)	النسبة من المساحة (%)	النسبة من السكان (%)	الكثافة السكانية لكل (كم٢)
	المخاء	١٥٦٩	١٥,٧	٢,٦١	٤٠
	ذو باب	١٥٥٧	١٥,٦	٠,٧٦	١٢
	مقبنة	١٢٠٩	١٢,٠	٧,٨١	١٥٥
	ماوية	٧٠٩	٧,١	٥,٤٥	١٨٣
	موزع	٦٨٤	٦,٨	١,٤٦	٥١
	الشمايتين	٦١٧	٦,٢	٦,٣٧	٢٤٧
	التعزية	٦٠١	٦,٠	٨,٢٨	٣٣٠
	خدير	٤٥٩	٤,٦	٤,٧١	٢٤٥
	الوازعية	٤٣٩	٤,٤	١,١٢	٦١
	شرعب الرونة	٤١٦	٤,٢	٦,١٣	٣٥٣
	المعافر	٣٥٠	٣,٥	٤,٦٣	٣١٧
	جبل حبشي	٣٠٩	٣,١	٥,٠١	٣٨٨
	المواسط	٢١٧	٢,٢	٤,٨٤	٥٣٤
	شرعب السلام	١٩٩	٢,٠	٥,٥٩	٣٥٢
	صبر الموادم	١٩٧	٢,٠	٤,٥٧	٥٥٦
	حيفان	١٨٧	١,٩	٣,١٥	٤٠٣
	المسراخ	٩٢	٠,٩	٤,١٩	١٠٩
	الصلو	٨٢	٠,٨	٢,٠٨	٦٠٨
	سامع	٥٩	٠,٦	١,٧٣	٧٠٣
	صالة	١٨	٠,٢	٦,٢٤	٨٣٠٠
	المظفر	١٤	٠,١٤	٧,١٦	١٢٢٣٧
	مشرعة وحدنان	١٤	٠,١٤	١,٠٣	١٧٥٣
	القاهرة	١٠	٠,١٠	٦,١١	١٤٦٢٦
الإجمـــــــالي		١٠٠٠٨	١٠٠	١٠٠	١٨٤٩

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤م واحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء.

ومن بيانات الجدول (١) يتضح الآتي:

تقدر مساحة الشريط الساحلي الواقع في إطار مديريتي المخاء وذو باب بنسبة ٣١,١% من مساحة المحافظة ويسكن في هذا الشريط نسبة من السكان تقدر بنحو ٣,٤% تقريباً من إجمالي سكان المحافظة، والنسبة الباقية من السكان والمقدرة بنحو ٩٦,٦% تتوزع في ٢١ مديرية بمساحة تقدر ٦٨,٩%. انظر بيانات الجدول (٢).

الجدول (٢): يوضح الانتشار السكاني في مديريات الشريط الساحلي وبقية مديريات المحافظة.

المديرية	المساحة (كم٢)	النسبة من المساحة (%)	النسبة من السكان (%)	الكثافة السكانية (لكل كم٢)
المخاء	١٥٦٩	١٥,٧	٢,٦١	٤٠
ذو باب	١٥٥٧	١٥,٦	٠,٧٦	١٢
بقية مديريات المحافظة	٦٨٨٢	٦٨,٩	٩٦,٦	٢٠٢٣
الإجمالي	١٠٠٠٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٨٤٩ متوسط الكثافة في المحافظة

من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (١).

كما يقدر طول الشريط الساحلي للمحافظة بنحو ١٣٨ كم، ويمتد من مديرية الخوخة بمحافظة الحديدة حتى نهاية مديرية ذو باب أدنى منطقة باب المندب باتجاه محافظة عدن، مروراً بالشريط الساحلي لمحافظة لحج بمحاذاة البحر العربي وخليج عدن.

الجدير بالذكر أن الشريط الساحلي للمحافظة يمتد عمقه الداخلي نحو مركز محافظة تعز ليشمل ثلاث مديريات من مديريات المحافظة إلى جانب مديريتي الشريط الساحلي (المخاء وذو باب). ولذلك فإن التوزيع الإداري المعتمد لدى السلطة المحلية بالمحافظة يعتبر أن مديريات ساحل المحافظة تشمل خمس مديريات (المخاء، ذو باب، الوازعية، موزع، ومقنبة). ووفقاً لهذا فإن مديريات الساحل الخمس تشكل نحو ٥٤,٦% من إجمالي مساحة المحافظة، بينما تبلغ نسبة السكان فيها نسبة ١٣,٨% فقط من إجمالي سكان المحافظة، وذلك بحسب ما هو مبين في بيانات الجدول (١).

وهذه مفارقة تشير إلى الاختلال الكبير بين عاملي الجغرافيا والتوزيع السكاني، الأمر الذي ينبغي معالجته بالتخطيط لإعادة التوزيع السكاني للمحافظة أو إقليم الجند بما يخدم ويتلاءم مع أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة والإقليم.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للشريط الساحلي للمحافظة:

أشرنا فيما سبق إلى أن محافظة تعز تشرف على شريط ساحلي يقدر طوله بنحو ١٣٨كم. ويمتد من منطقة موشح الحد الفاصل بين الشريط الساحلي لمحافظة الحديدة والشريط الساحلي لمحافظة تعز، مروراً بالخط الساحلي على امتداد مديريتي المخاء وذو باب وينتهي بمنطقة السويداء في الطرف الجنوبي لمديرية ذو باب، متجاوزاً منطقة باب المندب،

المدخل الساحلي لجزيرة ميون والتي تليها الخط الفاصل بين البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن.

وتتميز المياه البحرية المحاذية للشريط الساحلي لتعز بوفرة الأحياء البحرية، ومنها العديد من أنواع الأسماك ذائعة الشهرة كالجمبري والديرك والعربي وغيرها.

وتعتبر هذه المنطقة حيوية من الناحية البيولوجية؛ نظراً للتقلبات المائية الناتجة من تدفق الرياح الموسمية الصيفية من الجنوب والغرب والتي يتولد عنها صعود الكتل المائية وهبوط التيارات المائية السطحية الحارة، الأمر الذي يشكل مناخاً مناسباً لتكاثر الأسماك بأنواعها المختلفة.

فضلاً عن ذلك، يتميز الشريط الساحلي باحتوائه على المدخل البري لجزيرة ميون المطلة على الممر الدولي الهام والمتحكم بمضيق باب المندب، الذي يعد من أهم المضائق البحرية لحركة السفن التجارية على مستوى الشرق الأوسط بل والعالم بأسره، حيث تمر نسبة عالية من سفن نقل النفط من دول الخليج إلى الأسواق العالمية في جنوب وشرق قارة آسيا، وسفن نقل البضائع وحركة التبادل التجاري بين أهم قارات العالم (آسيا وأفريقيا وأوروبا). وعلى امتداد هذا الشريط الساحلي يوجد ١٢ مركز إنزال سمكي، منها ٣ مراكز رئيسية، أهمها: مركز إنزال مدينة المخاء المحاذي لكورنيش المخاء.

ويمكن إيجاز أهم المقومات والأنشطة الاقتصادية التي يزخر بها الشريط الساحلي للمحافظة على النحو الآتي:

في مجال الزراعة:

توجد مساحات شاسعة تتصل بالشريط الساحلي خصبة وصالحة للزراعة، القليلة منها مستغلة في زراعة بعض المحاصيل كالبصل والتمور وغيرها، بينما أكثرها بور غير مستغلة، وبالإمكان استصلاحها وزراعتها.

وفي حال تحقق ذلك، يمكن لهذه الأراضي أن تسهم بشكل فعال في تحقيق الأمن الغذائي لسكان المحافظة والحد من هجرة الشباب والبطالة والفقر.

فضلاً عن ذلك، توجد مناطق على امتداد الشريط الساحلي من المخاء وحتى باب المندب ملائمة لإنشاء مزارع الجمبري الذي يمكن تصديره لدول الخليج وحتى دول أوروبا.

في مجال الثروة الحيوانية:

تمارس الكثير من الأسر مهنة تربية المواشي بأنواعها المختلفة في المناطق الساحلية، وتعيش عليها، حيث تقوم ببيعها في الأسواق المحلية في المديريات القريبة من الشريط الساحلي.

وتتوفر المراعي الملائمة بمساحات شاسعة، وفي حال وجود توجه جاد لرعاية تربية المواشي، فإن التوقعات تشير إلى إمكانية مضاعفة حجم الثروة المتاحة ومردودها الحالي أضعاف مضاعفة.

في مجال النشاط الصناعي:

تشير الدراسات الجيولوجية إلى أن ساحل المحافظة يكتنز كميات هائلة منن الرمل السليكي الذي يعتبر من الخامات الهامة للعديد من الصناعات، أهمها صناعة الزجاج.

وفي هذه المنطقة تنتشر بعض الصناعات الحرفية اليدوية، مثل صناعة الأواني الخزفية، حيث يمكن تطوير هذه الصناعات لأغراض الترويج السياحي ما ستشكل رافداً هاماً للاقتصاد المحلي والوطني.

وتوجد محطة توليد الكهرباء بالقرب من مدينة المخاء، وبقدرة إنتاجية تصل إلى ١٦٠ ميغاوات/ ساعة وقابلة للتوسع، كما يوجد مشروع توليد الطاقة من مصادر الرياح، ومحطة تحلية للمياه تابعة لمجموعة شركات هائل سعيد أنعم تغطي احتياجات المجموعة من المياه، ويمكن لهذا المشروع أن يغطي احتياجات محافظتي إقليم الجند بالكامل.

كما توجد مقومات واعدة للتنمية الصناعية، في حال تحقق إنشاء مشروع الجسر البحري الذي سيربط اليمن بجيبوبي عبر منطقة باب المندب في مدخل جزيرة ميون، ما سيحولها إلى منطقة صناعية حرة.

في مجال السياحة:

تتوفر مقومات هائلة للتنمية الساحلية، منها: سياحة الغوص. إذ توجد شعاب مرجانية هائلة في أعماق المياه المحاذية للساحل.

كما توجد مساحات كبيرة تستوطن فيها الجمال وطيور النورس الجاذبة للسياحة من دول الخليج العربي.

ويتوفر في الشريط الساحلي للمحافظة مساحات شاسعة بمواصفات عالمية للاستجمام على شواطئ البحر، مثل: شاطئ المخاء، ووداي الملك بالجهة الشمالية من مدينة المخاء، وخور

أشجار الشورى في منطقة باب المندب، وخليج الدلفين في مدخل جزيرة ميون، وغيرها من الشواطئ الهائلة على طول الشريط الساحلي.

و يتمتع الشريط الساحلي بمقومات السياحة التاريخية، حيث توجد الكثير من المعالم التاريخية في مدينة المخاء وفي جزيرة ميون والجزر الأخرى في أرخبيل حنيش الواقعة على امتداد المياه البحرية المحاذية لساحل المخاء ومن الطرف الآخر ارتيريا.

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره من مقومات، يظل ميناء المخاء أحد أهم المقومات، والذي من الممكن أن يلعب دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد الوطني في حال تمت إعادة تأهيله وتطويره. وسنوضح تالياً وبصورة تفصيلية أهمية الميناء.

الأهمية الاقتصادية لميناء المخاء:

يعتبر ميناء المخاء مركز النمو الرئيسي في محافظة تعز لاعتبارات عدة، أهمها الآتي:

١- يعتبر الميناء أشهر وأقدم الموانئ البحرية التي كانت ولازالت تنتشر في سواحل اليمن والجزيرة العربية والخليج، وظل معلماً تاريخياً بارزاً، ليس على مستوى المنطقة فقط، بل وعلى مستوى العالم. بالإضافة إلى كونه أكثر موانئ البحر الأحمر اقتراباً من الممر البحري الدولي (باب المندب)، إذ يبعد عن الممر ٦كم فقط.

٢- يتمتع الميناء بقدرة استيعابية تصل إلى ١٦٠ حاوية في اليوم، رغم كل عوامل الإهمال والتدمير الذي تعرض له طيلة الفترة الماضية، منذ أن تشكلت الدولة العصرية في اليمن وحتى الآن.

٣- ويؤكد خبراء الموانئ والنقل البحري إمكانية رفع الطاقة الاستيعابية في الظروف الحالية، ويمكن مضاعفتها مرات عديدة إن توفرت الإرادة السياسية والتخطيط الاقتصادي السليم.

٤- يمكن اعتبار ميناء المخاء أهم الموانئ البحرية المتميزة والقادر على لعب دور هام في تنشيط التجارة الدولية بين اليمن ودول أفريقيا مثل: (جيبوتي وإرتيريا والصومال وأثيوبيا ومصر)، كما يمكن لجميع أسواق دول القارة الافريقية أن تكون في إطار شبكة التجارة الدولية المنقولة عبر الممرات البحرية من اليمن وإلى دول القرن الأفريقي والعكس.

٥- يمكن للميناء أن يلعب دوراً حاسماً في تنشيط التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، وبالتالي إتاحة فرص جيدة للتكامل الاقتصادي بين اليمن وهذه الدول. ولاسيما في حال نُفّذ مشروع بناء الجسر البحري الذي سيربط اليمن وجيبوتي عبر جزيرة ميون، وما يرتبط به من إنشاء منطقة صناعية حرة باستثمارات يمنية وخليجية بدرجة رئيسية تمهيداً لإشراك استثمارات الشركات الدولية العملاقة.

٦- يعد الميناء أقرب الموانئ اليمنية للمراكز والأسواق التجارية في محافظتي تعز وإب لما تتميز بها هذه المراكز والأسواق من كثافة سكانية وحركة تجارية وصناعية عريقة ونشطة. فميناء المخاء يبعد عن مركز محافظة تعز بـ١١٠كم فقط.

بالرغم من كل مظاهر الإهمال والتدهور التي يعاني منها الميناء، إلا أنه يحقق عوائد اقتصادية جيدة. فوفقاً للإحصاءات الرسمية، نذكر ما يلي:

أ- تصل صادرات اليمن عبر الميناء ـ في أسوأ الظروف ـ إلى ما قيمته ٦,٥ مليار ريال يمني سنوياً.

ب- تقدر الواردات عبر الميناء بأكثر من ١٣,٧ مليار ريال يمني، مع العلم بأن الميناء ظل أهم منافذ التهريب للكثير من سلع الاستيراد لليمن ومنها: السجائر، مخلفات النحاس، الأغنام، الديزل، وقرون وحيد القرن، الألعاب النارية المختلفة، والبهارات بأنواعها، والممنوعات كالأسلحة والخمور.

ج- تقدر الإيرادات الجمركية من الميناء في الأعوام السابقة للحرب الحالية، بنحو ٢,٣ مليار ريال سنوياً. وتقدر الاعفاءات الجمركية بنحو ٣,٥ مليار ريال يمني، ويشير ذلك إلى أن تفعيل الميناء وإعادته تأهليه على النحو السليم وبإدارة ذاتية نزيهة من قبل السلطة المحلية بالمحافظة، سيحقق إيرادات جمركية سنوية تصل إلى ٦ مليار ريال يمني على أقل تقدير، ما سترفد اقتصاد المحافظة وتسهم في إنعاش التنمية المحلية.

ثالثاً: متطلبات النهوض التنموي لمحافظة تعز انطلاقاً من شريطها الساحلي:

لتحقيق نهوض تنموي سريع لمحافظة تعز وإقليم الجند ينبغي التركيز على استغلال ما هو متاح من موارد اقتصادية في أهم مراكز النمو لإقليم الجند، وهو الشريط الساحلي الممتد من الخوخة وحتى باب المندب بطول ١٣٨كم، شاملاً مديريتي (المخاء وذوباب). وذلك نظراً للميزات التي يحتويها هذا الشريط من اتساع الرقعة الجغرافية، وتوافر مقومات اقتصادية متنوعة، من أهمها: ميناء المخا ومحطات توليد الكهرباء والمياه والشواطئ البحرية الجميلة والجزر والثروة السمكية والثروة الحيوانية والزراعية. ومشاريع واعدة، كمشروع المدينة الصناعية الحرة، وجسر باب المندب جيبوتي البحري.

كل ذلك يمكن أن يشكل أساساً لنهوض اقتصادي كبير وتحول اجتماعي نوعي، وفي رأينا فإن ذلك النهوض يمكن أن يتحقق باتباع الآتي:

متطلبات التنمية في مديرية المخاء:

أ- في مجال البنية الأساسية ومناخ الاستثمار:

١- استكمال توسيع طريق تعز ـ المخاء.

٢- تنفيذ مشروع توسعة ميناء المخاء وتنشيط حركة النقل البحري بين المحافظة والعالم الخارجي بواسطة هذا الميناء وذلك بالتنسيق مع الغرفة التجارية الصناعية بتعز، بهدف توعية رجال الأعمال والمستثمرين والمرتبطين بالاستيراد والتصدير بأهمية ميناء المخاء لاقتصاد المحافظة وإبراز أفضليته ودفعهم للتوجه إلى ميناء المخاء كمنفذ بحري هام ينبغي أن يعطى الأولوية في حركة نقل بضائعهم من الأسواق الخارجية للمحافظة ومن مركز أعمالهم في المحافظة لأسواق الدول المجاورة والقارة الأفريقية.

٣- تحديث وتطوير إدارة الميناء ورفع مستوى أدائها لمرتبة المعايير الدولية من خلال دراسة الوضع الإداري والتنظيمي والاستفادة من تجارب دول أخرى في تطوير إدارة الميناء وتطبيق أفضل الميزات التي تعطى لحركة الاستيراد والتصدير في الموانئ المنافسة والاستفادة من السمعة التاريخية العريقة لميناء المخاء وما يتمتع به من ميزات نسبية، تعطيه الأفضلية على العديد من الموانئ الأخرى المجاورة والمطلة على البحر الأحمر.

٤- إعادة نشر القوات البحرية المرابطة في المخاء، بحيث يخلى الميناء وكورنيش المخاء والمناطق المجاورة من تواجد القوات العسكرية. ويوصى بنشرها في الجزر وعلى بعد من الشواطئ الساحلية، وأن يقتصر دورها على حماية الحدود البحرية من أي اختراق أو اعتداء خارجي يهدد السيادة الوطنية وأمن الدولة وبسط نفوذها على مياهها الإقليمية.

٥- إعداد مخطط حضري لمدينة المخاء وشواطئها السياحية والعمل به فوراً.

٦- الاهتمام بمحطة توليد الطاقة الكهربائية والعمل على تحديثها وتطويرها.

٧- تنفيذ مشروع مزرعة توليد الطاقة الكهربائية والعمل على تطويرها بحيث تصل إلى مستوى تغطية حاجة المحافظة من الطاقة الكهربائية بواسطة شبكة خاصة لا تتأثر بأي تخريب لخطوط الشبكة الوطنية في أية محافظة من محافظات الجمهورية.

٨- تنفيذ مشروع تحلية مياه البحر وشبكة توصيل لمناطق المديرية ولمدينة تعز.

٩- إنشاء شبكات الكهرباء والمياه والهاتف والصرف الصحي لمدينة المخاء وفقاً للمخطط الحضري.

١٠- إنشاء مراسي وحواجز في مناطق الإنزال السمكي وربط هذه المناطق بشبكة الطرق المعبدة وتزويدها بما تحتاج من الخدمات العامة كالإنارة والمياه الصالحة للشرب ومحطات الوقود.

ب- في مجال استغلال الثروة البحرية:

١- إنشاء مصنع لإنتاج وسائل الإنتاج السمكي والأنشطة المصاحبة وكل مستلزمات تقديم الخدمات اللازمة للأنشطة البحرية، وننصح أن يتضمن هذا المصنع ورش الإنتاج والخدمات الآتية:

- إنتاج قوارب الصيد التقليدية الحديثة والمطورة وقوارب الصيد الساحلي المطابقة لمعايير الجودة العالمية.
- إنتاج أشباك الصيد ومعدات الاصطياد الأخرى.
- أنشطة صيانة وسائل الإنتاج السمكي وجميع المنشآت الخدمية الساحلية.
- محلات بيع أدوات ومعدات الاصطياد ومختلف وسائل الأنشطة البحرية، تنتشر في مختلف مناطق الإنزال والشواطئ السياحية.
- وسائل نقل المنتجات البحرية من مناطق الإنزال إلى الأسواق الداخلية والخارجية.
- مصانع ثلج تنتشر في مناطق الإنزال السمكي.

٢- العمل على إنشاء مزرعتين لإنتاج الجمبري وتسويقه داخلياً وفي أسواق الدول المجاورة وأية أسواق أخرى متاحة، وذلك على النحو الآتي:

المزرعة الأولى: في منطقة الخور الواقعة بالقرب من الميناء. فمساحة هذه المنطقة تقدر بحوالي ٤٠هكتاراً، نصفها مغمور بمياه البحر والنصف الآخر على الشاطئ، وهذه المنطقة حسب الخبراء تتمتع بخصائص استزراع الجمبري، فهي منطقة رملية طينية ومنبسطة وتغطي أجزاء منها أعشاب بحرية ودرجة ملوحة المياه البحرية فيها مناسبة لهذا النوع من الأحياء البحرية وتتمتع المنطقة بحركة مد وجزر دائمة تؤمن استمرار تجدد هذه الأحياء وتكاثرها بصورة دائمة.

المزرعة الثانية: في المنطقة الساحلية الممتدة من مدينة المخاء إلى حدود المديرية مع مديرية ذو باب، حيث يوجد في هذه المنطقة المغمورة بمياه البحر خور يقدر طوله بنحو ٥كم ويحده من جهة البحر حاجز رملي باتساع يتراوح بين (٥٠٠- ١٠٠٠ متر) ويليه منطقة سبخة منبسطة بطول يقدر بحوالي ٣كم، وحركة المد والجزر في هذه المنطقة دائمة ودرجة الملوحة مناسبة لاستزراع الجمبري، كما أن المنطقة المحاذية للخور على الشاطئ هي

منطقة منبسطة ورملية، وكل تلك الخصائص تؤهل هذه المنطقة لإنشاء مزرعة هامة لاستزراع الجمبري.

٣- إنشاء مصنع لتعليب الأسماك، من خلال إعداد دراسة جدوى والترويج بين أوساط المستثمرين اليمنيين ومستثمري دول مجلس التعاون الخليجي وغيرهم من المستثمرين الدوليين.

يوجد على بُعد ٢٠ كم شرق مدينة المخاء معدن الزيولايت بكميات وفيرة حسب ما تذكر نتائج الدراسات الخاصة بتحديد أماكن الخامات المعدنية. ونظراً لقرب هذه المنطقة من ميناء المخاء والطريق البري الساحلي الدولي، فإنه من الممكن إعداد الدراسات اللازمة لاستغلال هذه المعادن، إما بالتصنيع أو التصدير لأسواق الدول المجاورة.

ج- في المجال السياحي:

لاشك بأن إنزال المخطط الحضري لمدينة المخاء وشق وسفلتة شوارعها وتزويدها بشبكات الخدمات العامة (الكهرباء، المياه، والصرف الصحي) سيكون له بالغ الأثر في جذب الاستثمارات السياحية والدفع بحركة سياحية نشطة في سواحل المحافظة وشواطئها الخلابة.

كما ينبغي الإسراع في إصلاح كورنيش المخاء على امتداد المنطقة الساحلية الممتدة من جوار الميناء وحتى وادي الملك وتهيئته للسياحة والاستثمار.

ونعتقد بأن إتمام مثل هذه الأعمال ستدفع بالاقتصاد المحلي للنهوض السريع من خلال تنشيط حركة الاستثمار في مجالات مختلفة، أهمها: النقل والفندقة، والمهن الحرة في مختلف المجالات الخدمية (مطاعم، مقاهي، بوفيات وغيرها من المهن التي عادة ما تزدهر مع تدفق الحركة السياحية).

ويمكن أيضاً العمل على إنشاء مشروعات استثمارية في مجال القرى والشاليهات السياحية على امتداد ساحل المديرية وبالذات في منطقة وادي الملك من خلال إعداد دراسات جدوى وتسويقها للمستثمرين الخليجيين والأجانب.

وبالإضافة إلى ذلك يوجد في المخاء معالم تاريخية هامة يمكن تأهليها كمرافق سياحية هامة، وهي: مدينة المخاء القديمة، الميناء القديم وجامع الشاذلي وضريحه.

كما يوجد في المنطقة الواقعة بين المخاء وذو باب ثلاثة شواطئ، هي: الكدحة، الوطن، والجديد. وهذه الشواطئ جميلة ورملها بيضاء ناعمة تتخللها بين مسافة وأخرى أشجار المانجروف، ويتصل سطح هذه الشواطئ مساحة واسعة خالية من أي شيء عدا قطيع

الجمال، وتمتد هذه المساحة من جبال الكدحة ليشكل امتداد الجبال مع الصحراء إلى البحر منظر طبيعي غاية في الجمال. وفي حالة ربط هذه الشواطئ بطرق معبدة مع الطريق الساحلي ومدها بشبكة المياه والكهرباء والهاتف والمرافق الصحية، ثم العمل على استقطاب مستثمرين لاستغلال هذه الشواطئ في مشروعات سياحية، حيث مما هو متاح من معلومات بأن المنطقة المحاذية لهذه السواحل غنية بأسراب الصقور المهاجرة خلال الفترة (سبتمبر - نوفمبر) من كل عام، وهذه الصقور تشكّل عامل جذب سياحي هام لهواة اصطياد الصقور، ومن الممكن أن يتدفق السياح من دول مجلس التعاون الخليجي في حال توفرت الخدمات السياحية في الشواطئ المذكورة، خصوصاً وأن هذه الشواطئ كما يذكر الخبراء صالحة لأنشطة سياحية مختلفة منها الاستجمام والصيد والغوص بالإضافة إلى الصحراء المحاذية لهذه الشواطئ والتي يطل عليها جبل الكدحة وما يمكن أن توفره من انشطة سياحية مع توافر قطيع الجمال وأسراب الطيور المهاجرة.

د- في مجال الزراعة والثروة الحيوانية:

تتمتع المديرية بمساحات واسعة وخصبة صالحة للزراعة وتربية الحيوانات. وكما هو ملاحظ هناك مزارع إنتاج البصل بكميات وفيرة وأيضاً الحجر الصحي للمواشي المستوردة من أثيوبيا وإرتيريا والصومال.

ونظراً لغياب المعلومات الواقعية عن حجم الأراضي الزراعية ونوعية المحاصيل المناسبة لإنتاج المحاصيل الزراعية والأعلاف، نرى أن يتم بصورة سريعة توجيه مكتب الزراعة بالمحافظة لتنفيذ مسح ميداني يستهدف تحديد المواقع المناسبة لإنشاء مزارع للإنتاج الزراعي ومشروعات تربية الحيوانات ومزارع أعلافها، ثم يتم إعداد دراسات جدوى لهذه الفرص الاستثمارية والترويج لها.

كما نرى ضرورة العناية بمزارع النخيل في وادي الملك من خلال تشكيل جمعية تعاونية زراعية لمزارعي النخيل في هذه المنطقة وتقديم المساعدات الزراعية اللازمة من خلال هذه الجمعية للعناية بزراعة النخيل ومضاعفة إنتاج التمور.

متطلبات التنمية في مديرية ذو باب:

تعتبر هذه المديرية امتداداً لمديرية المخاء، وتتماثل معها في بعض الموارد والأنشطة الاقتصادية، إلا أن الشريط الساحلي لهذه المديرية يسيطر عليه بصورة واسعة أنشطة

التهريب باعتبارها مناطق نفوذ عصابات التهريب المتمتعة بصلات قوية مع مراكز قوى سياسية وعسكرية نافذة في الجهاز الأمني والعسكري المشرف على تأمين الحدود البحرية.

ولذا فلابد من مواجهة حاسمة لهذه الظاهرة، وبالتالي فإن الكثير من المشروعات المقترحة لمديرية المخاء يمكن أن تتوسع باتجاه هذه المديرية. وبصورة محددة يمكن عمل ما يلي:

أ- في مجال البنية الأساسية ومناخ الاستثمار:

١- إعادة نشر القوات العسكرية، بحيث تُخلى جميع سواحل المديرية من هذه القوات.

٢- تحديث وتطوير جهاز مواجهة عمليات التهريب وإعداده بصورة حديثة في ضوء تجارب البلدان المطلة على البحر الأحمر وبالتنسيق معها.

٣- تأهيل مناطق الإنزال السمكي المتوافرة في سواحل المديرية بمراسي وحواجز للقوارب.

٤- تعبيد جميع الطرق الترابية التي تربط مناطق الإنزال السمكي بالطريق الساحلي مع ضرورة إصلاح مراسي قوارب المدخل إلى جزيرة ميون.

٥- إعداد مخطط حضري بتطوير مدينة باب المندب وتهيئتها كمنطقة حرة واعدة وعامل مهم لإحياء مشروع جسر جيبوبي ـ باب المندب.

٦- توصيل مشروعات شبكة الكهرباء والمياه والهاتف والصرف الصحي لمدينة باب المندب وذو باب ومناطق الإنزال السمكي، وكذلك لجزيرة ميون.

٧- الترويج السياحي المكثف لهذه المناطق السياحية ودفع سكان المحافظة والوافدين إليها لقضاء إجازاتهم لزيارة هذه السواحل والاستمتاع بجمالها وما تزخر به من مقومات سياحية.

ب- في مجال الثروة البحرية:

١- يمكن أن يتم التنسيق مع مديرية المخاء، والعمل على توسيع نشاط المشروعات الموصى بإنشائها في سواحل مديرية المخاء، وعلى وجه الخصوص المشروعات الآتية:

الإنتاج السمكي وورش خدمات الصيانة والمستلزمات البحرية والمتمثلة في:

- إنتاج قوارب الصيد والسياحة البحرية.
- إنتاج أشباك الصيد ومعدات الاصطياد المختلفة.
- محلات بيع أدوات الاصطياد ووسائل الأنشطة البحرية المختلفة، بما فيها وسائل الإنتاج السمكي ومتطلبات السياحة البحرية.
- وسائل نقل المنتجات البحرية من مناطق الإنزال إلى الأسواق.
- مصانع ثلج في مناطق الإنزال السمكي.

وغير ذلك من الورش الخاصة بإنتاج سلع وخدمات الأنشطة البحرية المختلفة.

٢- مزرعة لإنتاج الجمبري في المنطقة الواقعة جنوب مدينة ذو باب، فهذه المنطقة توصف بأنها منبسطة رملية ممتدة على جهة من البحر باتساع يصل طوله إلى حوالي ٨٠٠ متر، وتبلغ مساحتها حوالي ١٠٠ هكتار ودرجة ملوحة الماء ودرجة حرارته مناسبة لزراعة الجمبري. كما أن تربة المنطقة تتحول إلى رملية طينية بفعل المد والجزر وتعتبر المنطقة مهيأة لإنشاء المزرعة ولا تحتاج إلى تسوية.

ج- في المجال السياحي:

بالنظر إلى شاطئ خور الشورى الواقع في جنوب مدينة باب المندب ومساحته الواسعة البالغة أكثر من ٤٨ كم^{٢} وما تتمتع به من خصائص، فهناك بحيرة مائية مطوقة بأشجار المانجروف ومتعددة المواقع أهمها: موقع خور الشورى، موقع خور الغريرة، وشاطئ السويداء، وجمال هذه المناطق وهدوئها والمياه البحرية المحاذية لهذه المنطقة مهيأة لشتى أنواع الرياضة المائية بالإضافة إلى سهولة الوصول لها نظراً لقربها من الطريق الساحلي.

ونعتقد أنه في حالة ربط هذه المنطقة بطرق معبدة مع الطريق الساحلي وتزويدها بشبكة الكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف والترويج لاستغلالها في المجال السياحي، فإن الكثير من المستثمرين الدوليين سيأتون للاستثمار السياحي في هذه المنطقة، خصوصاً وأنها منطقة واعدة، حيث أن مشروع الجسر الدولي واحتمال وجود المنطقة الحرة في باب المندب يشكل أهم التطلعات الممكن أن تتحقق في المستقبل.

كل ذلك وغيره من المقومات السياحية المتاحة لمديرية ذو باب تحتم العمل على استثمار هذه المقومات في الأنشطة السياحية المختلفة من خلال العناية بتوفير الخدمات العامة: طرق، وكهرباء، ومياه، وصرف صحي، ثم الترويج لجذب المستثمرين.

د- في مجال الصناعة والتجارة:

نرى ضرورة المثابرة المستمرة على تهيئة باب المندب كمنطقة حرة والسعي لإحياء مشروع جسر جيبوتي ـ باب المندب لما لهذا المشروع الكبير من أهمية في التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل لشباب المحافظة ولليمن كلها، وأيضاً لدول قارتي آسيا وأفريقيا.

فهذا المشروع سيوفر طريق بري بأحدث وسائل المواصلات البرية العصرية، تربط قارتي آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى ما سيوفره من تنشيط للممر الدولي البحري ويضاعف أهميته لاقتصاديات الدول القريبة من هذا المضيق، ومنها اليمن.

متطلبات التنمية في جزيرة ميون:

توجد بالقرب من ساحل باب المندب، وتطل على أهم المضائق الدولية البحرية (مضيق باب المندب)، الذي يربط شرق المعمورة بغربها. وتتميز الجزيرة بالعديد من المقومات السياحية والاستثمارية، منها:

رادار الملاحة.

- مرسى عميق لاستقبال السفن وجميع القوارب بأحجامها المختلفة.
- كنداسة لتحلية المياه ومولدات كهربائية.
- وفرة الشعاب المرجانية.
- مناخ دافئ صيفاً ومعتدل شتاءً.
- مأهولة بالسكان، حيث يتجاوز عدد سكانها مائتي نسمة ومصدر دخلهم يأتي من صيد الأسماك.
- تبعد الجزيرة عن باب المندب بحوالي ٤كم فقط، كما أن الجزيرة تبعد عن الممر الدولي بمسافة تقدر بـ ٢٠ كم، وتقع في وسط ممرين من جهة الساحل مضيق اسكندر ومن جهة الممر الدولي مضيق باب المندب.

كما تتميز الجزيرة بموقعها الاستراتيجي الهام؛ كونها تطل على الممر الدولي وتتحكم بأهم مضيق دولي بحري في المنطقة، كما أنها نقطة فاصلة بين البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي ويطل عليها من جهة الساحل جبل الشيخ سعيد الواقع في مديرية ذو باب.

وفي الجزيرة يوجد ٧٠ مسكناً يتوزعون على قريتين: قرية ميون الشعب، وتقع في الجهة الجنوبية للجزيرة، وقرية ميون الثورة، وتقع في الجهة الشرقية للجزيرة.

ومن ناحية التضاريس تعتبر الجزيرة صخرية بركانية في أغلب تضاريسها، وفي الوسط منها تربة طينية وترتفع درجة حرارة الجو فيها إلى نحو ٣٧ درجة مئوية في فصل الصيف، وتنخفض إلى نحو ١٦ درجة مئوية في فصل الشتاء.

ويوجد بها طيور النورس الأبيض والأسود وطيور الحداء والغراب وصقور البحر، كما يوجد في مياهها أنواع عدة من الأسماك، أهمها: القرش، والجحش، والنمراني، وأسماك الزينة بأنواع كثيرة جداً تصل إلى حوالي ٢٠٠ نوع. ويشاهد مع سكان الجزيرة بعض أنواع الحيوانات البرية، أهمها: الماعز والضأن، وكل ذلك يؤهل الجزيرة للعب دور مهم في التنمية

الاقتصادية للمحافظة، فالجزيرة بالإضافة إلى موقعها الهام، فهي غنية بمقومات الجذب السياحي، ومنها:

- **الفناران ـ الفنار الكبير:** ويقع في أعلى نقطة في الجزيرة، في الجهة الجنوبية منها، ويبلغ طوله ١١ م وارتفاعه ٦٥م عن مستوى سطح البحر، ويقوم بإرشاد السفن المارة في الخط الدولي لمضيق باب المندب. والآخر وسط مدخل الجزيرة، ويقوم بإرشاد السفن الواصلة من جهة الغرب لمدخل الجزيرة.
- **المباني الأثرية، وأهمها:**

- قصر الملكة فكتوريا: يقع في الجهة الشمالية الشرقية، ويقدر عمره بأكثر م ١٤٠ سنة، ويمتاز بهندسة معمارية بديعة، ويحوي على مختلف مرافق الاستجمام بما في ذلك مسبح في غرب المبنى، مطل على الشاطئ. وهذا القصر أنشئ من قِبل البريطانيين.
- **مبنى الإذاعة (بريم الشرق):** يقع في الجهة المطلة على الممر المؤدي إلى داخل الجزيرة، وأنشئ في حقبة الاحتلال البريطاني لعدن.
- **قصر الضيافة العباسية:** يقع شرق الجزيرة، وهو قصر قديم جداً، وبحاجة إلى تأصيل تاريخه وترميمه من قِبل هيئة الآثار.
- **مبنى البريد:** يقع غرب الجزيرة بالقرب من محطة تحلية المياه (الكنداسة).
- **مبنى الحجر الصحي:** ويقع في الجهة الجنوبية الغربية من الجزيرة.
- **مقبرة البريطانيين:** مقبرة عريقة، تقع في وسط الجزيرة.
- محطة تحلية للمياه، ومعدل إنتاجها ٤ طن/ ساعة، وبجانبها خزانات للمياه، إلا أن هذه المحطة مع الخزانين قديمة ومتهالكة وبحاجة إلى صيانة مستمرة.
- مولد كهربائي روسي للإنارة، وبجانبه مولدين آخرين خاصين بتشغيل الكنداسة. وهذه المولدات أيضاً قديمة وبحاجة إلى صيانة مستمرة، وقد أضيف لاحقاً مولد جديد لمعالجة مشكلة توقف مولدات الكنداسة.
- مطار قديم، ولكنه مهمل وغير مستغل.

بناءً على ما تقدم، يتضح بأن لهذه الجزيرة أهمية خاصة للتنمية الاقتصادي والاجتماعية في المحافظة، ويمكن بصورة أولية عمل الآتي:

١- العمل على إعادة توزيع القوات العسكرية المتواجدة في ساحل باب المندب وكذا في الجزيرة، حيث أن هذه القوات تهيمن على الجزيرة وتمنع الاقتراب من الشواطئ المحاذية لها.

٢- تسوية وتعبيد الطريق الموصل إلى ساحل مدينة باب المندب.

٣- تحديث مرسى محطة وقوف القوارب، الواقع في ساحل مدينة باب المندب، وتأهيله كمرسى حديث يسهل حركة الدخول إلى الجزيرة والخروج منها.

٤- إصلاح ميناء الجزيرة وإعادة تأهيله للملاحة البحرية.

٥- إعادة تأهيل الجزيرة لدور التموين والرقابة والإغاثة للسفن المارة في الممر الدولي.

٦- ربط الجزيرة بمختلف الأنشطة السياحية الموصى بإحيائها على سواحل مديريتي المخاء وذو باب.

الخاتمة

يتضح مما عرضناه سلفاً، أن تهيئة المحافظة على النحو الذي أوضحناه سيشكل منطلقاً أساسياً للنهوض الاقتصادي والاجتماعي المنشود لأبناء المحافظة، ولذا فإننا نرى ضرورة الإسراع بعمل الآتي:

١- رصد كل ما ورد في هذه الورقة من مشروعات للبنية التحتية وفرص للاستثمار بصورة محددة.

٢- تنفيذ دراسات جدوى تفصيلية لكل مشروع على حدة، وعلى النحو الآتي:

- مشروعات البنية التحتية: يتم التركيز على جانب دراسة الجدوى الفنية لتحديد التكلفة الرأسمالية لهذه المشروعات، والعمل على توفيرها من الموازنة العامة للدولة والمساعدات والقروض الدولية، بالإضافة إلى الموارد الذاتية للمحافظة.
- بقية المشروعات، يتم إعداد دراسات جدوى تفصيلية لها تشمل الجوانب التسويقية والفنية والمالية والاقتصادية، ثم يتم الترويج لها بين المستثمرين، وبنفس الوقت، يتم العمل على إنشاء شركات أموال مساهمة تشارك بجزء من رأسمالها السلطة المحلية بالمحافظة.

المراجع

استند الباحث في كتابة هذه الورقة العلمية إلى ما هو متاح من البيانات والمعلومات، وتحديداً المصادر الآتية:

١- الجهاز المركزي للإحصاء.

٢- إدارة ميناء المخاء.

٣- بحوث سابقة للباحث.

٤- بعض المعطيات الصادرة عن الغرفة التجارية والصناعية بتعز.